كلمة ونص

التميز ليس للنخبة

محمود الصالح

تفخر الأمم بمبدعيها لأنهم يشكلون النواة الحقيقية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وحتى بداية القرن الماضي بقيت مسألة الاهتمام بالتميز مسألة شخصية على الرغم من الدعم الكبير الذي كانت تلقاه المسألة الإبداعية في بلادنا. لكن مسألة رعاية التميز لم تكن مؤطرة بالشكل المطلوب. منذ بداية القرن الحالي حظيت حالات التميز باهتمام كبير ونظمت من أجل ذلك مؤسسات وطنية وعلمية لتأطير الإبداع والاستفادة منه بالشكل الصحيح. وكان مشروع المركز الوطني للمتميزين باكورة هذا الاهتمام بالحالة الإبداعية. وبالرغم من الدعم الكبير الذي تلقاه المشروع من خلال توفير الكوادر العلمية المطلوبة والتجهيزات والتقنيات المطلوبة. لكن مفهوم التميز بقي غائبا عن عامة الشعب واعتبره البعض للنخبة. وبالرغم من الانضباطية الحالية التي لم تشبها أي شائبة في عملية اختيار المتميزين. فقد أثبتت التجربة أن مؤسسة المركز الوطني للمتميزين لم تدخلها المحسوبيات بشكل مطلق ولم يصل إلى هناك إلا من كان جديرا بذلك. ومن بعد هذه التجربة التي أثبتت نجاحها من خلال وضع عدد كبير من الطاقات في طريقها الصحيح جاء الدور المكمل للمشروع وهو مسابقات الاولمبياد الوطني والدولي. ومن خلاله تبين سلامة وأهمية تجربة المركز الوطني للمتميزين حيث أثبتت نتائج مسابقات الاولمبياد في جميع الاختصاصات العلمية أننا في الطريق الصحيح واستطاع شباب الوطن أن يحققوا مراكز متقدمة جدا. واستطاعت هيئة التميز والإبداع أن تقدم منتجا وطنيا رائعا في كافة العلوم. وكذلك استطاعت الوصول بهذا المشروع إلى جماهيرية واسعة خففت من العقبات التي كانت تعترض مشروع المتميزين في جانبه الجماهيري. سورية اليوم وبالرغم من هذه الأزمة التي أثرت على جميع مناحي الحياة استطاعت أن تحقق مراكز متقدمة جداً على كبرى الدول العالمية. ونالت هذه النتائج التي حققها شباب الوطن في الاولمبياد الدولي اهتمام وإعجاب كبرى دول العالم التي سبقتنا كثيراً في الزمن ولكن تفوقنا على كثير منها في النتائج. كل ذلك لأننا عملنا على جعل حالة التميز مكونا ذاتيا بعيداً عن الحالة النخبوية في المجتمع.

اجتماعات الحكومة مع محافظيها عبر «الأثير»

خميس لستة «محافظين»: مراكز خدمة للوصول إلى مواطني الأرياف تسهيلاً للإجراءات

عبد الهادي شباط

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس ضرورة التوسع الأفقي في مراكز خدمات المواطنين لتطول أوسع شريحة من المواطنين وتزويدهم بالخدمات الحكومية بشكل مبسط وميسر وخاصة أن أهمية هذه المراكز تضاعفت مع بداية الأزمة لأنها أصبحت تمثل حلولاً لمشكلات صعوبة التنقل وارتفاع تكاليف السفر وإنجاز المعاملات جاء هذا خلال اجتماعه أمس مع كل من محافظي دمشق وريف دمشق واللاذقية وطرطوس وحمص والسويداء بحضور وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف حيث وجه خميس بضرورة الوصول إلى المواطن في أرياف المحافظات وليس فقط في مراكز المدن والمناطق واصفاً هذا العمل بالمشروع الوطني الواسع الذي يمثل حضوراً للدولة في مختلف الجغرافية السورية ومساعدة المواطن في حصوله على العديد من المعاملات والإجراءات الإدارية والتراخيص التي يحتاجها مطالباً بإحداث مراكز خدمة مؤقتة خلال ستة أشهر بالتزامن مع البحث عن أماكن لإحداث مراكز دائمة والإسراع في تنفيذها وتجهيزها وأن وزارة الإدارة المحلية جاهزة لدعم هذا المشروع إدارياً ومالياً عبر إمكانية منح قروض لتنفيذ هذا المشروع في كل محافظة تصل إلى ٣٠٠ مليون ل.س من دون فائدة.

كما أكد ضرورة توحيد نظام العمل لكل المراكز في المحافظات مع الاهتمام بتوحيد الهوية البصرية لهذه المراكز قدر المستطاع خلال الظروف الحالية للوصول إلى هوية بصرية واحدة لكل المراكز على امتداد مختلف المحافظات على ألا تكون نسبة الانزياح عن هذه الهوية البصرية أكثر من ١٠-١٥٪ إضافة إلى توحيد وتقريب الرسوم التي تتقاضاها هذه المراكز لقاء الخدمات المتشابهة التي تقدمها.

كما طالب المحافظين بإحداث لجنة وآلية تتبع لتنفيذ وإحداث هذه المراكز وبإشراف مباشر من المحافظ وضرورة حدوث إنجاز في كل شهر وأنه في حال الحاجة إلى التعديل أو إصدار تشريعات تخدم تنفيذ هذا المشروع يمكن عقد اجتماعات خاصة بذلك وأنه سيتم توجيه مختلف الوزارات بدعم إحداث مراكز خدمة المواطن في المحافظات كل وزارة حسب اختصاصها.

وفي نظرة اقتصادية للموضوع وجه رئيس الحكومة بإعداد دراسة حول إمكانية تحويل هذه المراكز إلى وحدات اقتصادية تكون قادرة على تأمين احتياجاتها من مواردها الذاتية منوهاً أن مثل هذه المراكز في مختلف دول العالم يستثمرها القطاع الخاص وأنه يمكن إشراك القطاع الخاص لاحقاً في إحداث مثل هذه المراكز بهدف زيادة عدد هذه المراكز وزيادة فعاليتها بل إمكانية حصول قروض من المصارف الخاصة لتمويل ودعم إحداث هذه المراكز.

وفي سياق تبسيط الإجراءات وللتخفيف من حركة التنقل لمسؤولي الحكومة وتوفير الوقت لإنجاز أعمال أخرى تحدث خميس عن إمكانية عقد اجتماعات مع المحافظين عبر شاشات خاصة مستفيدين من حالة التطور التكنولوجي التي تسمح بتنفيذ مثل هذه الاجتماعات.

وختم حديثه بتأكيد أن التوسع وزيادة انتشار مراكز خدمة المواطن هو مشروع وطني وليس أمام الحكومة إلا أن تنجح بتحقيقه ونجاح هذا المشروع سيشكل أرضية لتطوير العديد من المشاريع والأعمال الحكومية وأن لديه تجربة خاصة في هذا الموضوع عندما كان مديراً عاماً لشركة كهرباء ريف دمشق وكانت معظم مؤشرات العمل في الشركة متراجعة وخاسرة وأنه من خلال الالتفات إلى المواطن وزيادة الاهتمام به وتبسيط الإجراءات وضبط العلاقة بين الموظف في الشركة والمواطن وحصرها تم الانتقال بالشركة إلى مكان أفضل ومتقدم وأنه لابد حالياً من إتمام إنجاز كل مراكز خدمات المواطن التي بدئ العمل فيها والوصول بها إلى حيز التنفيذ وتقديم الخدمات.

لجان وآليات لمتابعة إحداث المراكز بإشراف المحافظين

الحكومة تنوي إقراض ٣٠٠ مليون ل.س لكل محافظة

٦ مراكز عاملة بحمص

من جانبه بين محافظ حمص طلال البرازي أن عدد مراكز خدمة المواطن تحسن منذ بداية الأزمة وتم الوصول إلى ٦ مراكز عاملة مع بداية العام الحالي.

وأهم المراكز هي مركز الأرمن والعدوية وعكرمة والحمرة بينما تتوزع الخدمات التي تقدمها المراكز على إنجاز بيانات السجل المدني ورخص البناء المصدقة وعقود الإيجار والفواتير وغيرها لتصل لأكثر من ٤٨ خدمة تقدمها هذه المراكز في محافظة حمص وحول عائدية هذه المراكز بين البرازي أن عائداتها تخطت ٦٣ مليون ليرة منذ بداية العام وحتى نهاية تشرين الأول.

وأنه مخطط إحداث مراكز في كل من حي الوعر وجامعة البعث وحي الشماس ودراسة آلية لتوفير خدمة الدفع الإلكتروني مبيناً أن إحداث المراكز في حمص متاح لأن المشروع بدأ من العام ٢٠٠٧ ولدى المحافظة كوادر مؤهلة وبنى تحتية يمكن الاستفادة منها.

كوادر مدربة باللاذقية

بينما رد محافظ اللاذقية إبراهيم السالم على سؤال خاص لـ«الوطن» أنه تمت دراسة العديد من الخدمات وتبسيطها وحذف كل الخطوات غير الضرورية منها قبل وضعها في مراكز خدمة المواطن وأن لدى المحافظة عنصراً بشرياً مدرباً وهيكلاً إدارياً ونظام توصيف وظيفي يسمح بإنجاز مركز خدمة المواطن وأنه يمكن وضع حجر الأساس لـ٣ مراكز في كل من جبلة والقرداحة والحفة.

توسيع لمركز جرمانا

بينما أوضح محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم أنه يجري البحث لتوسيع مركز خدمة المواطن في جرمانا لأنه صغير المساحة ولا يلبي حجم الخدمات المطلوبة منه وأنه يتم العمل باتجاه إنجاز مراكز في كل من أشرفية صحنايا ومنطقة التل وجديدة يابوس لكن هناك حاجة لدعم مالي وتدريب وتأهيل لكوادر العمل في هذه المراكز.

٢١٣ ألف خدمة قنصلية في السويداء

وبالانتقال إلى السويداء أكد محافظها عامر العشي لـ«الوطن» أن زيادة قيمة الرسوم لقاء الخدمات التي تقدمها مراكز خدمة المواطن ستسهم في حال تطبيقها بتحسين جودة وأداء هذه الخدمات وبالتالي تصب في مصلحة المواطن لجهة توفير الوقت والجهد والنفقات التي يحتاجها عند إنجازه لهذه المعاملات خارج هذه المراكز إضافة إلى تغيبه عن عمله وبالتالي هناك خسارة على المستوى الوطني في حال تعميم ذلك والنجاح بهذا المشروع هو دعم وربح للاقتصاد أيضاً.

مبيناً أن مركز خدمة المواطن في مركز محافظة السويداء بدأ عمله منذ ٣ أشهر ويقدم خدمات متنوعة إضافة إلى وجود مكتب توثيق قنصلي يخدم محافظات المنطقة الجنوبية واستطاع تقديم نحو ٢١٣ ألف خدمة استفاد منها أصحاب المعاملات الداخلة والخارجة من البلد.

الخدمات لأبناء المحافظة والوافدين

وكذلك أكد محافظ طرطوس صفوان أبو سعدة أن لدى المحافظة خطة متكاملة للوصول إلى كل ريف المحافظة وأن خدمات المراكز يستفيد منها كل أبناء المحافظة والوافدين المقيمين في المحافظة من أبناء القطر وأنه يتم التركيز على سرعة إنجاز الأعمال في هذه المراكز واحترام المراجع.

نقيب المحامين لـ«الوطن»: لم أصرح بزيادة عدد سنوات الدراسة لكلية الحقوق وما نسب إليّ عارٍ من الصحة

فادي بك الشريف

نفى نقيب المحامين نزار سكيف ما نسب إليه جملة وتفصيلا حول تأكيده أو مطالبته بزيادة عدد سنوات الدراسة في كلية الحقوق بجامعة دمشق إلى ٥ سنوات بدلاً من ٤ سنوات، مؤكداً في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الكلام عارٍ من الصحة ولا أساس له.

ولفت سكيف إلى أنه ليس من صلاحيات نقابة المحامين هذا الموضوع الذي له مرجعياته ومرتبط بعمل وزارة التعليم العالي، موضحاً أن النقابة تستقبل طلبات الطلاب الخريجين للانتساب إليها، وأنه لم يتم التطرق لموضوع سنوات الدراسة من قريب ولا من بعيد ولا حتى تم تقديم أي مقترح أو عرض للموضوع على الإطلاق، مضيفاً: فوجئت بهذا الأمر والترويج له على بعض المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي، وأنفيه نفياً قاطعاً.

وأوضح نقيب المحامين أن عدد المنتسبين إلى النقابة يقدر بـ٢٥ ألف محام، ذاكراً أن ٩ آلاف محام تم شطب أسمائهم وقيدهم من الجداول لمخالفتهم أحكام القانون والنظام الداخلي.

السياحة تستعرض مقترحاتها لمشروع «دعم الريف الفقير»

ترأس وزير السياحة المهندس بشر يازجي الاجتماع الثالث لمجموعة عمل التي شكلها المهندس عماد خميس رئيس الحكومة لمشروع (دعم الريف الفقير) الذي يهدف إلى خلق مشاريع تنموية في جميع المجالات والارتقاء بالواقع الخدمي لمناطق ريف اللاذقية وخلق فرص العمل والحد من الفقر.

تحدث يازجي عن الجولات الميدانية في محافظة اللاذقية للاطلاع والوقوف على واقعها من أجل توصيفها بشكل دقيق والقيام بجمع المعلومات ودراسة جغرافية الأماكن ومشاكلها الخدمية التي تعوق إقامة المشاريع إضافة إلى الأمور المتعلقة مع الوزارات الأخرى مشيراً إلى جملة المقترحات التي تم إعدادها لمناقشتها ورفعها لرئيس الحكومة للنهوض بتلك المناطق وتحسين واقعها الحالي لافتاً إلى أهمية هذا المشروع في تحقيق نقلة نوعية على مستوى التنمية آملاً تعميمها على باقي المحافظات.

وخلال الاجتماع تم استعراض المشاريع التي تتعلق بالمكان والأفراد والتدريب إضافة إلى الرؤى العامة لتنمية هذه المناطق كما تضمنت المقترحات مشاريع تنظم من الوحدات الإدارية قابلة للاستثمار كما تم طرح المشاكل والمعوقات لكل المناطق التي تعترض عملية التنمية الريفية ومقترحات الحلول. ناقش المجتمعون تلك المقترحات وتم الاتفاق على إغنائها للوصول إلى الصيغ المثلى لدى جميع الوزارات والجهات المعنية لوضع أفضل التوصيات وتقديمها لرئيس الحكومة لإقرارها وتمويلها ومتابعة تنفيذها ووضع آلية لتجاوز الصعوبات التي تعرقل نجاحها بهدف تطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية كافة.

رئيس البلدية الذي يمضي دوامة في المكتب «فاشل»

القنيطرة- الوطن

شدد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر على أن رؤساء الوحدات الإدارية هم صلة الوصل المباشرة بين المواطن والحكومة وعليهم إعطاء صورة إيجابية عن الخدمات التي تقدمها الدولة، مطالبا بزيادة التواصل مع المواطنين والذي يؤدي إلى التشاركية في الخدمات بين المواطن والبلدية، لإعطاء رسالة وأثر نفسي لأبناء المحافظة أن الخدمات تقدم لهم بنوعية وجودة رغم الظروف الراهنة.

وأكد محافظ القنيطرة خلال لقائه رؤساء البلديات أمس في مدينة البعث أن ظروف المحافظة صعبة ومعظم البنى التحتية والآليات تعرضت للضرر والخراب والإمكانات محدودة ورغم ذلك فإن الخدمات ما زالت تقدم للمواطنين وعبر إيجاد الحلول والبدائل، لافتاً إلى تقديم إعانة مالية نحو ١٠٠ مليون للوحدات الإدارية لإحياء آليات النظافة وكل بلدية تواجه عجزاً مالياً يتم التواصل مع الوزارة لتغطيته، ومتسائلاً عن غياب الموارد الذاتية للبلديات.

وقال عبد القادر: لسنا بحاجة إلى «البروظة» وإنما العمل والوقوف إلى جانب المواطن ومن يريد تمضية الدوام الرسمي في مكتبه فهو فاشل، وعلى رؤساء البلديات تفقد وحداتهم الإدارية والتجول بين الأحياء واعتبار ذلك نوعاً من الرياضة ومن وراء ذلك يعرف مقياس نجاحه من خلال محبة الناس، فرئيس البلدية هو المعيار لمعرفة الخدمة المقدمة للمواطن وفي حال الصورة إيجابية فإن ذلك يشعر المعنيين بالارتياح عن واقع الخدمات.. ضارباً المثل الشعبي «الكرم يغطي كل العيوب» إشارة إلى التغطية على النواقص عند رؤساء البلديات في حال تفقد أحوال الناس والسعي لمعرفة همومهم وزيادة الاهتمام بالواقع الخدمي. ولفت محافظ القنيطرة إلى أهمية وضرورة التكاملية بالعمل بين المجلس البلدي وتحمل المسؤولية، فعملنا مؤسساتي ومتكامل ونعمل بروح الفريق الواحد والذي يصب في تأمين خدمات المواطنين ومن لم يجد في نفسه القدرة على خدمة أبناء بلده فسنقول له «الله معك» ومن يرغب بالاستمرار فالمطلوب منه كثير لأن المواطن تعرض للكثير من الضرر بفعل العصابات الإرهابية المسلحة ومن واجبنا التخفيف من أعبائه بتقديم أفضل الخدمات وضمن الإمكانات المتاحة والمتوافرة.

وطالب عبد القادر بتفعيل قانون النظافة لردع المخالفين وتحقيق إيرادات وموارد للبلدية ومنع الهدر بالمياه ومعاقبة المسبب ومتابعة المشاريع ومدى جودة تنفيذها وعدم التساهل في هدر المال العام والقضاء على الفساد والرشوة بالبلديات وتلمس هموم عائلات الشهداء وتأمين طلباتهم، مشدداً على أن الهموم كثيرة ولكن الثقة برؤساء البلديات كبيرة في إعطاء الصورة الايجابية عما تقدمه الحكومة من خدمات ومن يفعل ذلك فسنضعه بأعيننا وغير القادر على خدمة المواطن فعليه التنحي والمغادرة.

وفي رده على طلبات رؤساء البلديات أشار المحافظ إلى أن المواطن الذي لا يحصل على تعويض أضرار بعد سنة ونصف السنة فهذا يتطلب منا إصلاح أنفسنا لأن فينا خللاً، والضعف من رئيس البلدية الذي لا يتابع طلبات المواطنين ومراسلاته وكتبه، موجها رؤساء البلديات بتقديم الحلول مع المشاكل وعدم التذمر والشكوى، والمواطن هو الوحيد الذي يحق له أن يشتكي والواجب علينا القيام بواجبنا على أكمل وجه وحينها لن نجد مواطنا يلجأ للشكوى.